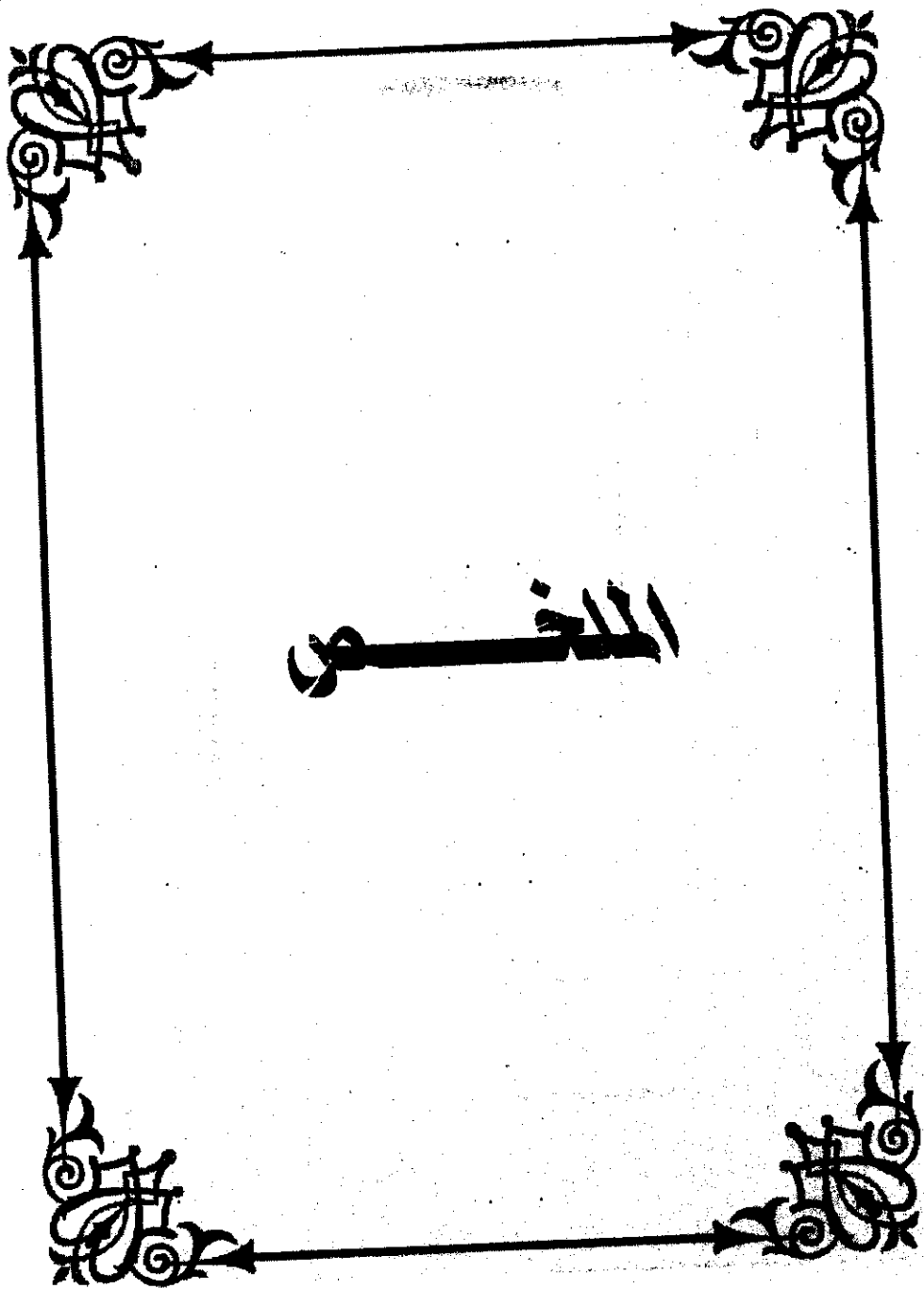




الملخص

تعتبر صناعة الدواجن وخاصة دجاج التسمين احد الأنشطة الإنتاجية الزراعية الهامة ، فمن ناحية تعتبر احد المصادر الرئيسية للدخل في الإنتاج الزراعي بصفة عامة والإنتاج الحيواني بصفة خاصة ، ومن ناحية أخرى تعتبر احد الركائز الرئيسية في تحقيق سياسة الأمن الغذائي باعتبارها مصدر هام للبروتين الحيواني، والذي يتميز بارتفاع قيمته الغذائية ورخص ثمنه وارتفاع معامل التحويل الغذائي له عن اللحوم الحمراء، فالدواجن كسلعة غذائية تحتل المرتبة الثالثة من حيث القيمة الغذائية بعد كل من اللحوم الحمراء والألبان ومنتجاتها فهي تتمتع بنسبة قبول لدى المستهلك المصري، حيث تغطي جزء من الفجوة الغذائية للبروتين الحيواني الناتجة عن النقص في إنتاج اللحوم الحمراء.

و تتمثل المشكلة البحثية في أن مشروعات دجاج اللحم لها درجة مخاطرة مرتفعة علي الرغم من أنها مصدر سريع وجيد لتوفير البروتين الحيواني لسد النقص في الإنتاج الحيواني من اللحوم الحمراء ، وكذلك ارتفاع دخل أصحاب مزارع الإنتاج الداجني بسبب قصر دورة تلك المشروعات ، هذا بالإضافة إلى التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار المنتجات الداجنة بصفة عامة ودجاج اللحم بصفة خاصة مما ينعكس على مساهمة لحوم الدواجن في قيمة الانتاج الحيواني حيث أنه لم تتعدى عن نحو ١٥,٩% من قيمة الانتاج الحيواني عام ٢٠٠٨.

واستهدفت الدراسة بصفة أساسية دراسة اقتصاديات إنتاج وتسويق الدواجن بمحافظة القليوبية ولإنجاز هذا الهدف العام، فقد تطلب ذلك تحقيق عددا من الأهداف الفرعية، والتي تمثلت في دراسة الوضع الراهن للإنتاج الداجني في مصر، دراسة تطور إنتاج دجاج التسمين في مصر ، محاولة تقدير الكفاءة الاقتصادية لمزارع دجاج التسمين بمحافظة القليوبية وذلك من خلال قياس دوال إنتاج وتكاليف دجاج التسمين الحي بعينة الدراسة، للوصول إلى حجم الإنتاج

الأمثل والحجم الانتاجي المعظم للربح، دراسة المؤشرات الاقتصادية والإنتاجية لتكاليف إنتاج مزارع دجاج التسمين بعينة الدراسة وحساب أرباحية الجنية بالقرش، إلقاء الضوء على تسويق الدواجن في مصر بصفه عامة ودجاج التسمين بصفه خاصة، إلقاء الضوء على بورصة الدواجن الرئيسية من خلال إبراز دورها وأهدافها والغرض من تأسيسها، الوقوف على الوضع الراهن لقطاع مجازر الدواجن في مصر، دراسة أثر مرض أنفلونزا الطيور على صناعة الدواجن في مصر.

ولقد اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها بصفه أساسية علي كلا من الإحصاء الوصفي والمنهج القياسي، وذلك لتقدير دوال إنتاج وتكاليف دجاج التسمين الحي بعينة الدراسة كذلك دراسة المؤشرات الاقتصادية والإنتاجية لتكاليف إنتاج دجاج التسمين في عينة الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على بيانات تم تجميعها من خلال استمارة استبيان صممت ، وتم تجميع بياناتها بالمقابلة الشخصية مع مفردات عينة البحث ، وقد اختيرت محافظة القليوبية كنطاق مكاني لإجراء تلك الدراسة وذلك لأنها هي المحافظة التي تهتم بها الدراسة ، في حين استمدت البيانات الثانوية من النشرات الإحصائية، والدوريات الاقتصادية والتي تصدرها الهيئات الحكومية ، وكذلك البيانات غير المنشورة التي تحتفظ بها تلك الجهات في سجلاتها ، وقد تم الاستعانة بالعديد من المراجع العلمية العربية والأجنبية ، كما اعتمدت على بعض الأبحاث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع هذا البحث.

واشتملت الدراسة علي أربعة أبواب رئيسية بالإضافة إلي المقدمة و مشكلة الدراسة و هدف الدراسة و الطريقة البحثية و مصادر البيانات و كذلك الملخص باللغتين العربية و الانجليزية و قائمة المراجع الأجنبية والعربية التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة.

يتناول الباب الأول الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات والبحوث المرتبطة ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بمجال صناعة الدواجن وذلك في ثلاث موضوعات رئيسية ، الأول يتعلق بالبحوث والدراسات الخاصة بإنتاج وتكالييف الدواجن، والثاني يتعلق بالبحوث والدراسات الخاصة بتسويق الإنتاج الداجنى فى جمهورية مصر العربية والتغيرات التي حدثت فيها خلال السنوات الأخيرة، أما الثالث فيتعلق بالدراسات والبحوث الخاصة بمجازر الدواجن .

في حين تناول الباب الثاني فصلين ، يختص الفصل الأول بدراسة الأوضاع الإنتاجية لقطاع الدواجن في مصر ومحافظة القليوبية وخاصة دجاج التسمين، من خلال دراسة الأهمية النسبية والوضع الراهن للإنتاج الداجنى وفقا للنوع على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦)، وقد تبين أن الإنتاج الفعلي لدجاج التسمين قد بلغ نحو ٥٠٥,٥ مليون دجاجة عام ٢٠٠٤ إلا أنه انخفض إلى أن بلغ نحو ٣٦٢,٣ مليون دجاجة عام ٢٠٠٦ بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٢٨,٣% عن عام ٢٠٠٤، وقد يرجع ذلك الانخفاض لظهور مرض أنفلونزا الطيور في عام ٢٠٠٦، كما تبين أن متوسط الإنتاج الفعلي للدجاج البلدي المحسن خلال تلك الفترة بلغ حوالي ٦٥,٨ مليون دجاجة بنسبة بلغت نحو ١١,٧% من متوسط الإنتاج الداجنى خلال تلك الفترة.

وتم دراسة تطور إنتاج مزارع أمهات بداري التسمين خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٦)، من حيث تطور أعداد مزارع أمهات بداري التسمين، وتطور أعداد العنابر العاملة لمزارع أمهات بداري التسمين، و تطور أعداد العنابر غير عاملة لمزارع أمهات بداري التسمين ، و تطور أعداد العنابر الإجمالية لمزارع أمهات بداري التسمين ، و تطور الطاقات الكلية لمزارع أمهات بداري التسمين (قبلت نحو ٤,٦٠٥ مليون دجاجة عام ١٩٩٢، وتزايدت تلك الأعداد حتى بلغت أقصاها عام ١٩٩٩ بنحو ٨,١٢٢ مليون دجاجة، ثم تناقصت الطاقة الكلية بعد ذلك إلى أن بلغت نحو ٧,٩٦٩ مليون دجاجة عام ٢٠٠١ ثم عادت للتزايد مرة أخرى

حتى بلغت نحو ٩,٨٣١ مليون دجاجة عام ٢٠٠٦) ، و تطور الإنتاج الفعلي لمزارع أمهات بداري التسمين (بلغت الطاقة الفعلية حوالي ٤,٢١١ مليون دجاجة عام ١٩٩٢ ثم أخذت في التذبذب بين الزيادة والنقصان حيث بلغت أدناها عام ١٩٩٤ بنحو ٤,٠١٨ مليون دجاجة في حين بلغت أقصاها نحو ٨,٣٦٩ مليون دجاجة وذلك عام ٢٠٠٥).

وتم دراسة مزارع بداري التسمين مثلما كان الحال لأمهات بداري التسمين، فتبين وجود ١٧٤٥٨ مزرعة لبداري التسمين تضم ٢٩١٧٣ عنبر منها ٢١٠٦٠ عاملا تمثل نحو ٧٢,٢% من إجمالي العنابر، والباقي غير عامل، وتبلغ الطاقة الكلية السنوية ٩٧٢,٠٤ مليون دجاجة أما الطاقة الفعلية فتبلغ ٣٦٢,٣ مليون دجاجة وهي تمثل نحو ٣٧,٣% من الطاقة الكلية السنوية لبداري التسمين على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٦، وهذا يبرز ارتفاع معدل التعطيل في الطاقة الإنتاجية لبداري التسمين والتي تصل إلى ٦٢,٧% في تلك العام، كما اتضح ان عدد مزارع بداري التسمين بلغ نحو ١٣١٨١ مزرعة في بداية فترة الدراسة (عام ١٩٩٢)، ووصلت أقصاها نحو ١٧٤٥٨ مزرعة عام ٢٠٠٦، بدراسة الأهمية النسبية والوضع الراهن للإنتاج الداجني بمحافظة القليوبية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) تبين أن متوسط الإنتاج الداجني على مستوى محافظة القليوبية في تلك الفترة بلغ نحو ٥٨,٢ مليون طائر بنسبة بلغت ١٠,٣% من متوسط إجمالي الإنتاج الداجني على مستوى الجمهورية وفقا للنوع خلال تلك الفترة، في حين تبين أن متوسط إنتاج محافظة القليوبية من دجاج التسمين خلال تلك الفترة بلغ نحو ٤١,٨ مليون طائر بنسبة بلغت حوالي ٧١,٨% من متوسط إجمالي الإنتاج الداجني على مستوى القليوبية خلال تلك الفترة، و يتضح أن كلا من مركزي بنها وطوخ يحتلا المقدمة على مستوى محافظة القليوبية في إنتاج دجاج التسمين من حيث عدد المزارع وكذا الطاقة الإنتاجية الكلية والطاقة الإنتاجية الفعلية للمزارع على مستوى المحافظة ، مما استدعى دراسة الوضع الراهن لإنتاج دجاج التسمين

على مستوى محافظة القليوبية ومن ثم دراسة اقتصاديات إنتاج وتسويق دجاج التسمين على مستوى المحافظة من خلال عينة الدراسة.

بينما ينطوي الفصل الثاني من الباب الثاني علي توصيف عينة الدراسة وطرق القياس ودوال إنتاج وتكاليف مزارع دجاج التسمين وتختص العينة محافظة القليوبية بالدراسة لأنها المحافظة التي تقوم الدراسة عليها، وتم اختيار مركزي بنها وطوخ تمثيلا لأكبر المراكز من حيث الأهمية النسبية لعدد مزارع بداري التسمين، حيث بلغت عدد المزارع في مركز بنها ٦٧٧ مزرعة مثلت نحو ٣٤,١% من إجمالي عدد المزارع على مستوى المحافظة، في حين بلغ عدد المزارع في مركز طوخ ٥٨٢ مزرعة مثلت نحو ٢٩,٣% من إجمالي عدد المزارع على مستوى المحافظة.

وتم تحديد حجم العينة مرجحا بالوسط الهندسي، حيث بلغ مفردات العينة ٦٠ مفردة ، كما تم تقسيم مفردات العينة (٦٠ مفردة) إلى أربعة ساعات، السعة الأولى (٥٠٠٠ كتكوت إلى أقل من ١٠٠٠٠ كتكوت) ، والسعة الثانية (١٠٠٠٠ كتكوت - أقل من ١٥٠٠٠ كتكوت) ، والسعة الثالثة (١٥٠٠٠ كتكوت - أقل من ٢٠٠٠٠ كتكوت) ، والسعة الرابعة (٢٠٠٠٠ كتكوت فأكثر) ، كما أن وحدة المعاينة التي اعتمد عليها الحصر الميداني هي مزرعة بداري التسمين وذلك وفقا لأعداد منتجي بداري التسمين كونه الأكثر شيوعا.

أوضح من نتائج النموذج اللوغاريتمي الكامل لكل سعة مزرعية أن بعض علاقات الدالة غير معنوية إحصائيا، وبعضها غير منطقي اقتصاديا، لذا فقد تم الاستعانة بأسلوب الاتحاد المرحلي- في الصورة اللوغاريتمية، وتم تكوين دالة الإنتاج اللوغاريتمية بناء على أقوى المتغيرات المستقلة ارتباطا مع المتغير التابع، وباستخلاص النتائج تبين أن الدالة الإنتاجية اللوغاريتمية الكاملة أوضحت أن السعة المزرعية الأولى تقع في المرحلة الإنتاجية الأولى كما أن السعة المزرعية الثانية تقع في نفس المرحلة الإنتاجية ولكنها اقتربت من المرحلة الاقتصادية .

تبين من نتائج تحليل النموذج اللوغاريتمي المرحلي للسعات المزرعية المختلفة أن مراحل الإنتاج لم تثبت بالدقة من خلال المرونة الإجمالية لأفضل النماذج المقدره وذلك لأن هناك بعض المتغيرات الشارحة لم تؤخذ في الاعتبار، ولكن من الأهمية بمكان - أن جميع المتغيرات الداخلة في التحليل المرحلي بالصورة اللوغاريتمية اتفقت والمنطق الاقتصادي وذلك على كافة مستوى السعات المزرعية الأربعة وإن كان بعضها لم تثبت معنوية الإحصائية الأمر الذي يتطلب معه إزالة تلك المتغيرات حتى يكون النموذج المقدر بهذه الطريقة من أفضل النماذج من حيث المعنوية الإحصائية، كما تم إدخال بعض المتغيرات الشارحة رغم أن ذلك تسبب في حدوث ازدواج خطي وذلك سعيا وراء تحقيق النظرية الاقتصادية من جانب ، وحساب قيمة الناتج الحدي لتلك العناصر من جانب آخر لمعرفة مقدار العائد على السعة الذي يلجأ إليه أصحاب المزارع في السعات المختلفة للوصول للمرحلة الاقتصادية ، كما أكدت نتائج النموذج اللوغاريتمي أن السعة الثالثة مازالت في المرحلة الإنتاجية الأولى ، وأن السعة المزرعية الرابعة هي المرحلة الاقتصادية التي يسعى أصحاب مزارع الدواجن للوصول إليها نظرا لما بها من وفورات سعة عديدة أهمها أسعار عناصر الإنتاج الداخلة في صناعة الدواجن.

ومن تقدير دوال الإنتاج على مستوى إجمالي العينة (أي السعات المزرعية المختلفة على اعتبارها في المدى الطويل) ، يتضح وجود علاقة طردية بين كمية الإنتاج وعدد الكتاكيت س ٩ وهذه العلاقة معنوية إحصائيا على كافة المستويات الاحتمالية حيث أثبتت قيمة ف المحسوبة (٧٢٤١) معنوية النموذج المقدر ككل، وهي علاقة منطقية اقتصاديا حيث أن زيادة عدد الكتاكيت يؤدي بالفعل إلى زيادة كمية الإنتاج ولقد بلغت المرونة الإنتاجية لهذا المتغير حوالي ٠,٩٨٦ أي أن زيادة عدد الكتاكيت بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة ٠,٩٨٦% ، وأن هذا المتغير مسئول عن ٩٩% من التغير في كمية الإنتاج في المدى الطويل ، كما تم دراسة أهم مؤشرات الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية لمزارع دجاج التسمين من حيث

بنود التكاليف ، والتكاليف المتغيرة والثابتة والكلية ومتوسط وجملة العائد وصافي العائد ونسبة العائد الكلى للتكاليف والعائد على الجنيه، فتبين أن أرباحية الجنيه المستخدم في إنتاج دجاج التسمين الحي بعينة الدراسة بالسعة المزرعية الرابعة قد بلغ نحو (٥٥ قرشا) في حين أن السعة المزرعية الثانية بلغ فيها أرباحية الجنيه نحو (٤٩ قرشا) بانخفاض قدرة ١١% عن السعة المزرعية الرابعة وهذا ما يوضح مدى كفاءة السعة المزرعية الرابعة من الناحية الإنتاجية نتيجة وفورات السعة المتوفرة بها ، بينما احتلت السعة المزرعية الثالثة بأرباحية (٤٤ قرشا) وبالتالي فهذه السعة المزرعية تقل في أرباحية الجنيه عن السعة المزرعية الرابعة بمقدار ٢٠% في حين احتلت السعة المزرعية الأولى المرتبة الرابعة بأرباحية نحو (٤٢ قرشا) وبانخفاض بلغ نحو ٢٣,٦% عن السعة المزرعية الرابعة التي تحتل المرتبة الأولى في أرباحية الجنيه المستخدم في إنتاج دجاج التسمين الحي بعينة الدراسة، ومن التقدير الاحصائي لدوال التكاليف لمختلف السعات المزرعية بمحاظفة القليوبية في المدى القصير ، يتضح أن الحجم الأمثل للإنتاج في السعة المزرعية الأولى هو ٩,٣٤ طن لحم دجاج حي بمتوسط تكاليف متغيرة ٦٢,٣٤ ألف جنية/طن لحم دجاج حي، في حين تبين أن حجم الإنتاج المعظم لربح هذه السعة المزرعية قدر بنحو ٧,٦٥ طن، أما السعة المزرعية الثالثة فإن الحجم الأمثل للإنتاج بها بلغ نحو ٢٨,٦٧ طن لحم دجاج حي بمتوسط تكاليف متغيرة ١٧٩,١٢ ألف جنية/طن ، في حين تبين أن حجم الإنتاج المعظم لربح هذه السعة المزرعية قدر بنحو ٣١,١٣ طن، في حين تبين أن الحجم الأمثل للإنتاج للسعة المزرعية الرابعة بها بلغ نحو ٤٣,٩١ طن لحم دجاج حي بمتوسط تكاليف متغيرة ٢٤٧,٨ ألف جنية/طن ، في حين تبين أن حجم الإنتاج المعظم لربح هذه السعة المزرعية قدر بنحو ٥٥٥,٣٥ طن، الأمر الذي يدل على أن جميع السعات المزرعية بعينة الدراسة لم تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية ، وذلك لأنها تعمل في المرحلة الإنتاجية الأولى ولم يصل للمرحلة الاقتصادية للمزارع في عينة الدراسة سوى ٧ مزارع بالسعة المزرعية الأولى ومزرتين بالسعة المزرعية الثالثة.

ومن التقدير الاحصائي لدوال تكاليف إنتاج مزارع دجاج التسمين بالمدى الطويل بعينة الدراسة بمحافضة القليوبية ، يتضح أن دالة التكاليف المتغيرة في الصورة الخطية البسيطة قد ثبتت معنوياتها الإحصائية من حيث قيمة F التي بلغت نحو (٢٥٩٤,٨) ، كذلك تدل على وجود علاقة طردية مؤكدة إحصائيا بين التكاليف المتغيرة وكمية الإنتاج من دجاج التسمين الحي ، كما بلغت التكاليف الحدية حوالي ٧,٠٤٩ ألف جنيه للطن، أي أن المزارع سيتحمل تكلفة قدرها ٧,٠٤٩ ألف جنيه عندما يريد زيادة حجم انتاجه (دون تغير حجم المزرعة) في المدى الطويل ، وذلك لأن التكاليف الحدية لا تتأثر بالتكاليف الثابتة، وتبين من معامل التحديد أن الإنتاج الفعلي من دجاج التسمين يشرح حوالي ٩٩% من التقلبات المتغيرة للإنتاج.

أما الباب الثالث فيتناول تسويق الدواجن وبورصة الدواجن الرئيسية، وينقسم هذا الباب إلى فصلين يتناول الفصل الأول تسويق دجاج التسمين حيث يستعرض هذا الفصل مفاهيم السوق والتسويق وملامح تسويق الدجاج ومراحله المختلفة والإشارة إلى التكاليف والهوامش التسويقية، كما تم دراسة موسمية الطلب على دجاج التسمين خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٧) مقسمة إلى فترتين الأولى تمثل الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) وهي تمثل فترة ما قبل مرض أنفلونزا الطيور ، وفترة ثانية وهي الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٧) وهي تمثل الفترة التي ظهر فيها مرض أنفلونزا الطيور، فأتضح أن موسمية الطلب على دجاج التسمين خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) تزداد على مدار العام خلال الفترة التي تبدأ من شهر مارس حيث بلغ الدليل الموسمي فيها نحو ١٠٠,٤٧%، وتنتهي في شهر نوفمبر و يبلغ الدليل الموسمي فيها حوالي ١٠٣,٢٦%، وخلال تلك الفترة يصل الدليل الموسمي أقصاه خلال شهر نوفمبر، كما تبين أن فترة انخفاض الطلب على دجاج التسمين تبدأ من شهر ديسمبر حيث بلغ الدليل الموسمي فيها نحو ٩٥,٦٠%، و تستمر حتى شهر مارس، و بلغ الدليل الموسمي فيها حوالي ٩٨,١٤%، وباستعراض دليل التغيرات

الموسمية خلال سنوات تلك الفترة ، تبين أن موسمية الطلب علي دجاج التسمين في عام ٢٠٠١ تصل أقصاها خلال شهر فبراير حيث بلغ الدليل الموسمي حوالي ١٠٦,٠١ % ، وأدناها خلال شهر ابريل حيث بلغ نحو ٩٦,٨٩ %.

في حين يتناول الفصل الثاني من الباب الثالث إلقاء الضوء على بورصة الدواجن ودورها في تسويق الدواجن في مصر، فقد أنشئت بورصة الدواجن بمحافظة القليوبية وفقا لقرار محافظة القليوبية رقم (٢٠٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن إنشاء سوق للدواجن بمحافظة القليوبية بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٩ ، وتم البدء في عمل البورصة الرئيسية للدواجن بينها وفروعها بالمحافظات (١٠ محافظات في وقت واحد) ، يوم ٢٠٠٢/١٢/٢١ ، وتم تقسيم العمل بالبورصة لأربع مراحل، بالنسبة للمرحلتين الأولى والثانية فالمرحلة الأولى : مدتها من ٣-٤ شهور يتم فيها التحول من العشوائية للنظام وتم عبور هذه المرحلة في أقل من ٣ شهور وتم الدخول في المرحلة الثانية ومدتها ٣ شهور من خلال إيجاد قوة شرائية موازية لقوة التجار لدعم المنتجين والبورصة بواسطة الصندوق الاجتماعي.

بينما تناول الباب الرابع قطاع مجازر الدواجن ومرض أنفلونزا الطيور ، تناول قطاع مجازر الدواجن بأنواعها المختلفة (آلية، نصف آلية، يدوية) من حيث أعدادهم وكذا الطاقة الخاصة بهم وخاصة المجازر الآلية وهو الشكل الذي تتأدى به الدولة وتعمل على زيادته وتطويره على حساب الأنواع الأخرى من المجازر لأنه يعتبر من ضمن الوسائل للحد من خطورة مرض أنفلونزا الطيور ، وتبين أن أعداد مجازر الدواجن على مستوى الجمهورية والبالغة نحو ٢٢٨ مجزر، بلغت المجازر اليدوية حوالي ١٨١ مجزر احتلت محافظة القاهرة المركز الأول من حيث أعداد المجازر اليدوية حيث بلغت أعداد المجازر اليدوية بها حوالي ٥٧ مجزر مثلوا نحو ٣١,٥٠ % من إجمالي أعداد المجازر اليدوية على مستوى الجمهورية ، تليها محافظة الجيزة في المركز الثاني من حيث عدد المجازر اليدوية حيث بلغ عددها نحو ٥٥ مجزر يدوي مثلوا حوالي ٣٠,٤٠ % من إجمالي عدد المجازر اليدوية

على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٨، ثم تأتي محافظة القليوبية في المركز الثالث حيث بلغ عدد المجازر اليدوية بها نحو ٢٦ مجزر مثلوا حوالي ١٤,٣٦% من أعداد المجازر اليدوية على مستوى الجمهورية ، في حين تتوزع باقي المجازر اليدوية على المحافظات الأخرى.

وتبين من دراسة أعداد المجازر الآلية للنواجن وتوزيعها الجغرافي خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨) ، أن أعداد المجازر الآلية عام ٢٠٠٨ بلغت ٣٠ مجزرا مقابل ٢٨ مجزر ألي في عامي ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ أي بزيادة تمثل نحو ٧,١٤% ، وباستعراض أعداد المجازر الآلية وتوزيعها الجغرافي بين المحافظات يتضح انه يوجد بمحافظة الشرقية ٥ مجازر آلية تمثل نحو ١٦,١٦% من أعداد المجازر، يليها محافظتي الإسماعيلية ، والقليوبية بالترتيب بعدد ٤ مجازر بكل منها ، يليهم بعد ذلك محافظة الإسكندرية حيث يوجد بها ٣ مجازر آلية ، وبذلك فان تلك المحافظات الأربعة يوجد بها ٥٣,٣٣% من إجمالي أعداد المجازر الآلية بالجمهورية وذلك خلال عام ٢٠٠٨ وفقا للبيانات المتاحة عن أعداد المجازر الآلية.